AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 5، الرقم 6، ديسمبر 2022
E-ISSN: 2637-0581

انتشار الفساد في ظل حكم ثورة الانقاذ الوطني : أسبابه و أشكاله وآثاره وجهود مكافحته في السودان

The Causes of corruption under the rule of the National Salvation Revolution: its forms and Impacts and combating Efforts in Sudan

الفاتح عبدالله عبد الفاتح Elfatih Abdallah Abdelsalam
International Islamic University Malaysia (IIUM)
elfatih@iium.edu.my
أحمدين صالح أحمد محمد Ahmedin Salih Ahmed Mohamed
International Islamic University Malaysia (IIUM)
ahmedin.t@baseerah.edu.my

Article Progress

Received: 16 March 2021
Revised: 26 May 2021
Accepted: 25 December 2022

*Corresponding Author:
Ahmedin Salih Ahmed Mohamed
International Islamic University Malaysia (IIUM)
ahmedin.t@baseerah.edu.my

ملخص

يدرس هذا المقال ظاهرة تفشي الفساد في عهد حكم ثورة الانقاذ الوطني في السودان، أسبابه وأشكاله وأثاره، والسؤال الجوهري الذي انطلقت منه الدراسة هو: ما أسباب الفساد في السودان في ظل الانقاذ الوطني رغم وجود مؤسسات مكافحته؟ وما أشكاله وآثاره؟ ويتناوله من خلال المنهج الوصفي النوعي والتحليلي ، وعبر تحليل المعلومات المتوفرة توصل إلى أن الفساد انتشر على نطاق واسع في عهد ثورة الانقاذ الوطني في السودان بالرغم من وجود قوانين ومؤسسات مكافحة الفساد، كماخلص إلى أنّ هناك أسبابًا متعدة لتفشيه، من أظهرها ضعف الرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية لغياب السلطة التشريعية لفترة طويلة من حكمها، فكرس ذلك لهيمنة السلطة التنفيذية فضلا عن ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة، والسياسات الخاطئة التي اعتمدها النظام، وكان لانتشاره آثاراً سلبية اقتصادية بإحداث خلل في توزيع الثروة بالعدل، واجتماعية باثارة الغبن والظلم لدى بعض فئات المجتمع ، الذي أدى لإثارة الحروب وعدم الاستقرار في البلاد، ومن ثم توصي الدراسة بضرورة تعزيز الإرادة السياسية وإصلاح التشريعات والمؤسسات التي تضطلع بمحاربة الفساد.

Abstract

This article examines the phenomenon of spreading of corruption during the rule of the National Salvation Revolution in Sudan, its causes, forms and sequences, and the fundamental question from which the study was launched was that, what are the causes of corruption in Sudan during the rule of salvation revolution, even with the existence of the anti-corruption institutions? And what are the forms and impacts? In examining this issue, uses a descriptive qualitative and analytical approach, and through analyzing the available data, the article concluded that corruption has widely spread during the era of the National Salvation Revolution in Sudan despite the existence of anti-corruption laws and institutions. It also concluded that there are multiple reasons for its spread. Among them lack of check and balance syetm and mutual control of the legislation and executive authorities due to the absence of the legislative authority for a long period, which devoted to the dominance of the executive authority, as well as weak of political will, and as a result of its spread there were negative economic impacts by causing an imbalance in the distribution of wealth in justice and socially by stirring up a sense of injustice in Some groups of society, which have led to war and instability in the country, and then the study recommends to combating corruption effectively need to strengthening the political will, and reforming anti-corruption legislations and institutions that help in fighting agaist corruption..

المقدمة

شهدت السنوات القليلة الماضية اعترافا متناميا بمشكلة الفساد واهتماما متجددا من الباحثين وصانعي السياسات على السواء ويعود ذلك في جزء منها إلى خمود الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وحاجة العالم إلى الاستفادة من ثمرات التقدم العلمي والاقتصادي التي حدثت في العالم وميل الدول الغنية لمساعدة الدول الفقيرة ولكن المعوق

كان الفساد الذي يحرم هذه الدول من الاستفادة من هذا الميل بسبب اشتراط تلك تقديم مساعداتها بخلو الدول المستفيدة من الفساد. لهذا تأسست العديد من الهيئات الوطنية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة لأثرها السيئ على البنيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول.

وتبرز أهمية دراسة موضوع الفساد من درجة اتساعه وشموليته وآثاره العابرة للدول والقارات، فهو يمس الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فقد قدر البنك الدولي حجم الفساد العالمي فوق الـ 80 مليار دولار أمريكي سنويا، كما أظهر استبيان أجراه البنك الدولي على 150 من المسؤولين الرسميين في المستويات العليا والأفراد البارزين في المجتمع في أكثر من 60 دولة نامية، أن فساد القطاع العام يعد من أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم، ويضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (Nagi,) وعلى مستوى السودان كان الفساد السبب الرئيسي في غضب الشعب السوداني واندلاع الثورة التي أطاحت بحكم الانقاذ الوطني ، وأحد أسباب قيام ثورة ديسمبر 2019م (Anatolia, 2019) وقد تناولته عدة دراسات في السودان منها دراسة الواثق كمير وإربرهيم كرسني الذين أشارا إلى أن : الفساد في السودان هو خامس عامل يسهم في دخل الأفراد لهذا يتعذر تجنبه وهو فاعل مهم في الانتاج ومساهما أساسيا في إعادة توزيع الثروة (Elwathg and other, 1985) وفي مقال لنعمة الله الأمين يحدد أربعة عوامل لانشار الفساد في السودان ، هي: الناحية الاجتماعية التي تحدثه الطبيعة الجماعية في علاقاته للمجتمع السوداني الذي يؤدي إلى انخفاض المسؤلية الفردية التي تعمل على حمايته من مجتمعه أو التبليغ عنه يكون ضيئيلا أو معدوما لكون إدانته ينظر إليها تلطيخا صورة مجتمعه الصغير وليس الفرد، وسياسيا انتشار المحسوبية وتقريب الموالين في التوظيف، واقتصاديا تدني الأجور وتشريعيا عدم وجود قوانين صارمة وواضحة.(Niematallah, 2019) وفي دراسة ثالثة لهاشم، تناول سبب عدم نجاح مكافحة الفساد بقوله: إن انتشار الفساد وعدم نجاح مكافحته

يرجع إلى عدم وجود استراتيجية على رأسها عدم إنشاء مفوضية محاربة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية . وفي دراسة لشرف عثمان ، توصل إلى الفساد مستشر في السودان ويعتبر من أهم أسباب إلى تدهور الاقتصاد وفقدان المواطن الثقة في النخبة الحاكمة، واستعداده للانخراط في محاربته، وتبعا لها أو صى بانشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وإشراك المواطنين في المكافحة للحد من إنتشاره. (Sharaf, 2021) ورغم هذه الدراسات فإنها لم تتحدث عن ثورة الانقاذ الوطني تحديدا لكونها اهتمت منذ الوهلة الأولي قامت على مبرر تفشي الفساد في السابق واستحدثت لها آليات للمكافحة هي إدارة الثراء الحرام والمشبوه ، ونيابة المال العام، فضلا عن أجهزة وقائية مثل هيئة المظالم والحسبة ، ورغم ذلك ظل الفساد في تصاعد مستمر في السودان لهذا جاءت هذه الدراسة لحوجة الظاهرة لدراسة أعمق وهي مفتاح الدخول للحل وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

إنطلاقاً من هذه المعطيات الأولية يحاول المقال تناول واقع تفشي الفساد في السودان في ظل حكم ثورة الانقاذ الوطني وأسبابه وأشكاله وآثاره على المجتمع والدولة وجهودها في المكافحة. وذلك في أربعة محاور رئيسة هي: مامدى وجود الفساد في السودان؟، وما اسباب تفشيه وأنواعه وأشكاله ؟ وما الجهود التي بذلت لمحاربته في السودان؟

يستخدم المقال المنهج الوصفي التحليلي، مستندا في معلوماته على تقارير منظمة الشفافية الدولة ، وإدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، وإدارة المظالم العامة، وديوان المراجعة القومي، وملاحظات الباحث الشخصية والمقابلات.

خلفية واقع الفساد في عهد الإنقاذ الوطني (1989- 2019م)

وفقا لمبررات طول مدة حكم الانقاذ الوطني التي تمثل نصف العهد الوطني، وكثرة القوانين التي أصدرت والآليات التي أنشئت لمحاربة الفساد يناقش المقال أسباب انتشار الفساد في السودان رغم وجود مؤسسات مكافحته. والأسئلة التي ينطلق منها هي: ما أسباب تفشّي

الفساد في السودان؟ وما أنواعه ؟ وما أثاره على السودان ؟ وما الجهود التي بذلت لمكافحته؟.للإجابة على هذه الأسئلة يجدر ملاحظة أن الفساد في الغالب ممارسة سرية، يتعذر تقديم إحصاءات دقيقة عنها.(El-wathigkameir, 1996) لهذا فإن مهمة البحث في الفساد ليست عملية سهلة، وحصر أسبابها عسيرة، كما يمثل قضية حساسة للأنظمة الحاكمة، التي تعده أدات يستغلها الخصوم لتشويه صورتها، من أجل تقويضها، لهذا لاتنظر إليه كجريمة عادية يمكن أن يأتيها أي شخص طمعاً في الكسب السهل والثراء السريع، من خلال استغلال الوظيفة العامة أو النفوذ لتحقيق مصلحة خاصة إذا أمن المساءلة والعقاب.

رغم هذه الحقيقة، هناك معايير موضوعية يمكن استغلالها لمعرفة الفساد، منها مقياس مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر قياس الرشوة، ومؤشر استطلاعات الرأي لعينة من المواطنين، المكونة من ألف شخص يتم استطلاعهم حول قضايا الفساد، وهي جميعها من ابتكارات منظمة الشفافية الدولية لقياس حجم ومستوى الفساد في العالم. (Abdurahman, 2012)

وفي السودان عدة جهات رقابية، ترصد قضايا الفساد من أهمها ديوان المراجعة القومي، الذي يقوم بتدقيق حسابات أجهزة الدولة المختلفة سنويا ، وهيئة المظالم العامة التي تراقب المؤسسية وتطبيق النظم والشفافية وإدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه، وهذا المقال يستند في تناوله لهذه الظاهرة على تقاريرهذه المؤسسات لمعرفة مستوى تفشي الفساد في السودان وجهودها في المكافحة.

المبحث الأول : انتشار الفساد في السودان

جاءت ثورة الانقاذ الوطني إلى الحكم في العام 1989م بعد أن أطاحت بحكومة منتخبة بمبررات أهمها تفشي الفساد (https://sudaneseonline.com/board/64/msg)، لهذا أجرت بعض الإصلاحات الإدارية كما أخضعت منسوبي الخدمة العامة إلى جرعات من التوعية

القيمية بالتعاليم الإسلامية، بقصد غرس روح الالتزام الذاتي، وتقوية الوازع الديني، وروح الجدية، في أداء الواجبات، والصدق والأمانة في الممارسة، لدى الموظف العام، في خدمة الجمهور العام. (Abdalla, 2019)

رغم تلك الجهود الحكومية ظل الفساد مستفحلاً، الذي يمكن إستخلاصه من تقارير منظمة الشفافية الدولية، و ديوان المراجعة القومي. فعلى سبيل المثال صنفت منظمة الشفافية الدولية السودان من أكثر الدول فسادًا، في تقريرها العام 2010م ضمن أسوأ خمس دول في مؤشر مدركات الفساد في العالم، وفي عام 2012 جاء السودان في ذيل القائمة، وفي دراسة قامت بها منظمة الشفافية الدولية صُنّف السودان في المرتبة الـ 177 من أصل 183 دولة تم فحصها في مؤشر منظمة الشفافية الدولية للعام 2011م لينال 1,6 في مؤشر مدركات الفساد.(Miza Marteeni,2012) بعد أفغانستان. وبالعودة إلى السنوات التي قبلها، كانت درجات السودان على مؤشر مدركات الفساد المكوَّن من صفر قمة الفساد إلى عشرة قمة النّزاهة في العام 2004م 2.2 ، و2005م 2,1 والعام 2006م 2 ليصل إلى 1.4 في العام 2012م (Sudaneseonline,2013)، ارتفع قليلا عام 2019 إلى 2.0 لمجرد تأسيس هيئة ومحكمة خاصة لمحافحة الفساد في آخر أيام حكم الانقاذ، ولكنه استمر على ذات المستوى أي عام 2021م أي 2.0 (CPI,2021) في ظل حكم الثورة التي أطاحت بحكم وكان أحد أسباب اسقاطها هو الفساد، ومع هذا التصاعد في الفساد كانت تنحدر سمعة السودان، وبدلا من النّظر في أسباب تفشي الفساد، ومعالجتها، ظل قادة السودان ويعدون تلك التقارير متحيزة وذات دوافع سياسية.(Sowt Alhamish,2019)

في الواقع لم يكن قادة السودان وحدهم الذين قدحوا في مصداقية معايير منظمة الشّفافية الدّولية لكونها تقتصر على تقييم أنشطة الأعمال التجارية والاقتصادية في الغالب، والتركيز على تقييم مدركات رجال الأعمال، دون أن تغوص في تفاصيل ممارسات الإنسان العادي،

بيد أن ما يميز معايير المنظمة هو التنوع، بحيث يقويّ بعضها بعضاً، ومع هذا لم تسلم من الطعن، وعد ذات دوافع سياسية لتشويه صورة السودان.(Ibid,)

لئن لم تحظ تقارير منظمة الشفافية الدولية بالقبول من المسؤولين في الحكومة السودانية، داخليا أشارات تقارير المراجع القومي السوداني إلى الإختلاسات والاعتداءات المتكررة على المال العام. فعلى سبيل المثال أشار المراجع ، إلى جملة الإعتداءات على الأ موال العامة التي لم تسترد في السنة المالية 2016م التي بلغت 4.6 مليون جنيه، وهي تشكّل ما نسبته 01, % من جملة المصروفات الفعلية للحكومة في ذلك العام، (Jareedat attaghyeer,2017)، وما لم يتم استرداده في العام عام 2013 بلغ 3.6 مليون جنيه، مقارنة بمبلغ 3.7 مليون جنيه للعام الذي قبله. كما ذكر التقرير أنّ مبالغ جرائم المال العام بالولايات بلغت 18 مليون جنيه خلال العام 2013 مقارنة بمبلغ 2.6 مليون جنيه للعام الذي سبقه. (Aadil, 2016) ، وفي أخريات عهد االانقاذ اوردت صحيفة الشرق االوسط انه قد بلغ حجم الأموال المهدرة بسبب الفساد الإداري والمؤسسي في السودان 18 مليار دولار أمريكي. (Sharif, 2021)

وفي تقرير آخر كشف المراجع، أنّ جرائم المال العام والمخالفات المالية للفترة من سبتمبر 2011 وحتى أغسطس من العام 2012 بلغت أكثر من 175 مليون جنيه Taqreer) (Almurajie,2013وإنّ حجم جرائم الاعتداء علي المال العام غير المستردة بلغت 3.5 مليون جنيه، خلال الفترة من أول سبتمبر 2014 وحتى نهاية أغسطس 2015م، مقارنة بـ 3.6 مليون جنيه للفترة السابقة.(Taqreer Muthir, 2015) هذه أمثلة لما قدمه ديوان المراجعة القومي، دون حدوث تغيير يذكر. يضاف إلى ذلك أن مراجعة الديوان عادة لاتشمل كل مرافق الدولة لضعف الاستجابة من بعض النافذين الذين لايقدمون تقارير مؤسساتهم للمراجعة ولايحاسبون على ذلك، ليس في زمن الانقاذ بل في ظل حكومة الثورة التي أطاحت بحكمها لم يتغير الحال، فهذه هبة عبدالعظيم، تشير إلى أن هناك تلاعبا حدث

بملايين الدولارات التي جاءت كدعم من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي لمواجهة جائحة كرونا في السودان، وهذا المبلغ ليس قليلا، إذ يبلغ (13,308,197) دولار أمريكي، وصرف جزء منه في العمل السياسي وهذا بطبيعة الحال ينال من ثقة المانحين في السودان، والأسوأ منه فإن المسؤولين رفضوا تقديم تقرير عنه ، ولم يجد المراجع الرد حيما سأل عنها ولم يستطع فعل شيئ. (Hiba, 2022). وهذا يدلل على ضعف سلطة الأجهزة المختصة رغم وجود نصوص قانونية نظريا تمنحها السلطة تجاه المخالفين ولكنها لا تعني شيئا لأصحاب النفوذ، وهذا يعكس أيضا ضعف الإرادة السياسية.

وهناك تقارير للمراجع، أشارت إلى طريقة أخرى للفساد وهو ما عرف ب"التجنيب" وهو تحصيل مبالغ من رسوم خدمات أو ضرائب، التي لاتورد لوزارة المالية – صاحبة الحق في الولاية على المال العام – والاحتفاظ بها لصرفها لاحتياجاتها دون متابعة المالية ، أو فرض رسوم بغير سند قانوني، أوفتح حسابات لمؤسسات حكومية في بنوك تجارية دون الحصول على موافقة وزارة المالية، أوعدم تقديمها للمراجعة، وعدم إرفاق الفواتير النهائية للمشتروات، وقيام بعض الوحدات بإزالة العهد بموجب فواتير مبدئية، والخصم على بنود غير مختصة بالصرف، بل والصرف على غير البنود المحددة للصرف، والمبالغة في الحوافز والمكافآت لبعض العاملين، واتخاذ صفة الاستمرارية والدورية فيها، وعدم وجود ضوابط لمنح الحوافز التي تخالف لائحة الخدمة المدنية القومية (Ruqayyah,2017) وكلّها تمثل مداخل أساسية للفساد إن لم تكن فسادا بشكل صريح، ويمكن إرجاع مشكلة التعامل مع الأموال العامة إلى عدم تطبيق القوانين واللوائح المالية أو تناقضها. فمثلا ذكرت مديرة الديوان القومي للمراجعة المالية: بأن المخالفات الناتجة في التعاملات سببها عدم تطبيق اللوائح والقوانين والمنشورات المالية بشكل سليم حيث بلغت عن مثل هذه المعاملات خلال العام 2015م (27) مليون جنيه " (Mohammad Ebrahim,2017)

خلاصة القول: تصرفات المسؤولين تجاه المال العام، التي تحيد عن الضوابط اللازمة، كان أحد أهم أسباب تفشي الفساد في السودان، حيث ظلت المخالفات تتكرر، ضمن ذات الأجهزة والمؤسسات دون معالجة، والسؤال الذي يثور هو: أين الخلل؟

ربما نجد بعض الإجابة في عدم نضج المؤسسات الحكومية ، فمثلا كان أداء الحكومة في مؤشر الحكم الرشيد الذي يصدره البنك الدولى للعام 2010م أقل من عشرة في مؤشر مكوّن من 0– 100 درجة (حيث يمثل الصفر قمة الضّعف والـ100 أعلى درجات الحكم الرّاشد)،ونال السودان 5,9% في الاستقرار السياسي، و6,2% في حكم القانون، 7,2% في الجودة التنظيمية، و 6,7% في فاعلية الحكومة، و 4,3% في السيطرة على الفساد (Ibid) وهذا يبين بلاشك العوامل التي لعبت دورا في تفشي الفساد حيث العجز المؤسسي.

وفي مسح أجري على عينة من المواطنين لاستطلاع أرائهم حول الفساد في السودان أكد 67% منهم استشراء الفساد في السودان، وازداد أكثر في السنوات الثلاثة السابقة للدراسة (2007 – 2010) (Ibid) وعن نوعية الفساد تشير دراسة أخرى للنكولن ج. فري، من خلال المفحوصين عن أيّ الأجهزة أكثر فسادًا، فكانت الإجابات الشرطة، ثم يليها الخدمة المدنية، ثم النّظام التعليمي، وأنّ 21% منهم دفعوا رشاوى مقابل الحصول على الخدمات، بينما الذين لم يدفعو كانوا 71% وهذا دليل على قلة تفشي الرشوة العادية أو ما يعرف بالفساد الصغير في السودان، كما أن الذين قدموها ذكروا ثلاثة أسباب لتقديمها، هي: تسريع الإجراءات، أوتجنب المشاكل والعقوبات على المخالفات، أو الحصول على الخدمات التي يستحقونها.(Fry Lincoln,2016)

لئن كانت هذه بعض ما أشارت إليه التقارير عن وجود الفساد في السودان، ولكنّها لاتحدد حجمه ودرجة خطورته، بيد أنه يمكن استخلاص ذلك من مستوى إدراك المجتمع لهذه المشكلة، فكيف ينظر إليها؟ ظلت جهات معارضة وأخرى داخل الحزب الحاكم تجأر

بالشّكوى من انتشار الفساد في الدولة. فقد جمع سعد عثمان مدني تقارير ومقالات في كتاب واحد فاق الثلاثمائة صفحة، والذي تناول قضايا الفساد على مدى عقد من الزمان بدءً، من العام 2001م إلى العام 2011م.

وفيه يقول جامعه: " هذا الكتاب عبارة عن توثيق يصور الفساد الذي استشرى في ظل حكومة الانقاذ الوطني، وهو يبرز فقط صور الفساد التي تم توثيقها في الصحف اليومية ومواقع الانترنيت"(Saad, 2011) وما هو منشور وموثق لا يمثل إلا عشر حالات الفساد المستشري في السودان في ظل حكومة المؤتمر الوطني، والكارثة ليست في انتشار الفساد، ولكن في عدم محاسبة من يثبت تورطه. (Ibid) وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن غالب ما ورد في الكتاب ماهو إلا ما رشح من تقارير المراجع العام.

على ذات النسق، تحدث الدكتور التجاني عبد القادر حامد — وهو من قيادات الحزب الحاكم – بنبرة حادة ومشفقة بالقول إنّه: " أطل علينا عهد جديد بعد عهد السيدين 1، قسّمت في عهده المديريات إلى ولايات صغيرة كثيرة، ووضع على رأس كل واحد منها والي، وصار بعض "الغبش" ولاة ووزراء، فاستبشرنا خيراً لأوّل الأمر، صرنا نفاخر بهم الأمم، وكنّا إذا تحدث فيهم متحدث، نكاد نقطع لسانه، مراهنين على معدنهم الأخلاقي، ونقائهم الثوري، كنا نحدث أنفسنا بأنّا قد عثرنا على الصخرة التي ستسد بوابة الفساد، وتقطع الطريق على السماسرة والمافيا، وتنعطف نحو الفقراء المحرومين، وتنقطع لبناء الوطن الممزق والأمة المكلومة، ولكن ذلك كان وهماً كبيراً، إذ صار نفر ممن ولي، أو استوزر لاينظر إلا إلى عطفيه، ولا يبني إلا سراياته، ولا ينفق إلا على حاشيته، ولا يقرب

1يقصد بالعهد الجديد ثورة الانقاذ الوطني التي حكمت السودان من 1989–2019م، أما حكومة السيدين فهي الحكومة التي حكمت السودان في الفترة من 1986–1989م بزعامة الصادق المهدي من حزب الأمة، متحالفا مع الإتحاديالديقراطي بزعامة محمد عثمان المرغني لنيلهما أغلبية في البرلمان بعيد الإنتخابات التي تنافست فيها أحزاب متعددة في الديقراطية الثالثة التي أعقبت نجاح ثورة أبريل الشعبية في العام 1985م.

إلا عشيرته الأقربين، ثم قُسّمت الدولة إلى مناطق نفوذ، فصار كل وزير أو والي يتخندق في منطقة نفوذه، تزول الجبال الرّاسيات ولا يزول، وتنهار البنايات، وتنشب الحروب، وينهار السلام، ويضج الناس وسعادته، باق لايتزحزح، يدور حوله السماسرة والمقاولون، وممثلو الشركات، بل أن بعضهم قد أنشأ له شركات خاصة، فيتفاوض باسم السودان في بداية الاجتماع، ثم يتوارى في الجانب الآخر من المكتب للتفاوض باسم شركاته" (Al-tijani, n.d.) هذا هو السلوك الذي أسهم في تفشي الفساد في السودان.

والواقع، رغم كثرة قضايا المخالفات المالية التي يمكن إدراجها تحت مظلة الفساد مثل " الاختلاسات" وخيانة الأمانة، التي ظلت تتردّد في تقارير المراجع، رفع بعضها إلى نيابة المال العام، ولكنّها ظلت قضايا محجوبة عن عامة الجمهور، ولاسبيل للاطلاع على نتائجها، فبعد التشهير والإثارة التي تصاحب كل تقرير، لا يلاحظ العامة تغييراً يذكر، ولا يسمعون عن أي إجراءات أو أحكاماً تصدر فيها، مما ينعكس سلبا على جهود مكافحة الفساد، ويضعف ثقة الجمهور في الحكومة وجديتها في محاربة الفساد.

وظلت تقارير المراجع المقدمة إلى البرلمان سنويا منذ العام 1991م تضجّ بمخالفات مالية وإدارية عديدة، وبثها بشكل علني في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أتاح فرصة للصحف وعموم الجمهور للاطلاع على ما كان عسيراً عليهم من قبل، وعمل على رفع وعي الجماهير بمخاطر الفساد، وفي ذات الوقت شكل ضغطاً على الحكومة التي تجاوبت ببعض الإجراءات الآنية، من قبيل تحريك الآليات وتفعيل القوانين القائمة أو الوعد بإصدار قوانين جديدة أو إنشاء آلية، لمكافحة الفساد، لكنها تفتقد الاستمرارية، لهذا تكون النتائج متواضعة أو معدومة في غالب الأحيان.2 فعلى سبيل المثال، جملة القضايا التي تم كشفها

2 على سبيل المثال سارع رئيس الجمهورية عمر البشير بعد ثورة الربيع العربي التي أطاحت بأنظمة عتيدة كانت تحكم في العديد من البلدان العربية هي :(مصر وتونس وليبيا واليمن)وكان أحد التهم التي وجهتها الجماهير ضد الحكام آنذاك هي الفساد وتزامن ذلك مع تقارير المراجع العام لتلك السنة التي كان لها وقع خاص هذه المرة مع حمى الثورة فارتفعت وتيرة المطالبة بمحاربة الفساد

وإحالتها إلى القضاء في الثلاثة عقود، لم يتعد عدد أصابع اليد، فضلا عن غموض الأحكام التي صدرت في أغلبها، التي لم تستهدف بحسب البعض إلا صغار الموظفين، وهو ما يعرف في أدبيات الفساد " بالأسماك الصغيرة " ولم يتم إدانة رموز كبيرة في النظام. (Al-hasain,2015)

المبحث الثاني : تعريف الفساد وأشكاله

تتعدد مظاهر الفساد وأشكاله، كما تتعدد وسائله وأدواته، ولايمكن حصره بشكل دقيق في ممارسات محددة، لأنه يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى الفرد أو الجماعة لتحقيقها. هذه الممارسات قد تتمظهر في شكل فساد أخلاقي أو سياسي أو إداري أو مالي أو اقتصادي، ولكن هذا المقال معني بالفساد الإداري والمالي في الجهاز الحكومي فما المقصود به؟ اختلف العلماء والباحثون والكتاب حول تعريف الفساد نظرا لاختلاف مشاربهم وتوجهاتهم الفكرية وتخصصاتهم العلمية(Haha,2013) . ورغم ذلك نورد بعض التعريفات علها تجلي بعض الغموض منها ما ورد في الموسوعة الأمريكية للعلوم الاجتماعية التي تعرفه بالقول: هو " استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة " (Ibid) ويعرفه البنك الدولي " الفساد هو إساءة إستعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة" وليس بعيدا عنه تعرفه منظمة الشفافية الدولية بقولها: " هو سوء استخدام السلطة لربح منفعة خاصة" (Ibid) ، ويعرفه هشام مصطفي بالقول : هو "السلوك الذي يسلكه الموظف

فسارع رئيس الجمهورية باصدار قرار باقامة آلية (آلية مكافحة الفساد) تابعة للرئاسة مع مطلع عام 2012 برئاسة الطيب أبوقناية كان من مهامها متابعة قضايا الفساد التي تنشر في وسائل الإعلام المختلفة ورفع تقارير عنها للجهات المختصة ثم عاد فحلها بعد عام دون تقديم أسباب واضحة تذكر، ومرة أخرى حينما تصاعدت حمى المطالبة بمحاربة الفساد بعد عامين أو ثلاثة إثر كشف الصحف لبعض قضايا الفساد، وشنت حملة على الفساد تعززها تصريحات الرئيس عزمه في محاربة الفساد، استجاب البرلمان بإصدار قانون جديد تحت مسمّى قانون مفوضية الشفافية والنزاهة والاستقامة وتم إجازته في العام 2016م.

العام أو الخاص والذي يؤدي إلى إحداث ضرر عام أو خاص يضر باقتصاديات الدولة ولا يتماشى مع مقتضيات وأخلاق الوظيفة بقصد تحقيق منفعة شخصية سواء كانت مادية أو معنوية، نقدية أو عينية" (Hisham, 2014) وهناك العديد من التعريفات التي تقترب منها أو تختلف عنها في بعض الجوانب حتى قال جاردنر: " أنه لايوجد اجماع حول الفساد ، وربما يعود ذلك إلى عمومية وسعة ممارساته في المجال السياسي اليومي والذي انعكس على باقي القطاعات والتيارات" (Ibid) لهذاحاولت بعض الدراسات التي اهتمت بالفساد أن تبرزه عبر الإشارة إلى بعض مظاهره التي يمكن إدراجها تحت مظلات كبيرة،كالرشوة والاختلاس، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والمحاباة، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، والسرقة، والتدخل بسير القضاء، والتأخرعن العمل أو الانصراف منه مبكرًا، والتزوير.(Nazeeh,2013) ، وفي هذا المقال بتحليل العناصر الجامعة في التعريفات السابقة يتبنى الباحث التالي : " " هو عمل ينطوي على إساءة استغلال السلطة أو النفوذ في القطاعين العام والخاص بالاعتداء على مصالح مملوكة للمجموع من أجل تحقيق منافع مستحقة أو غير مستحقة للمستفيد أولمن تربطه صلة من شخص أو حزب أو غيرها عبرمخالفة صريحة لمصالح يحميها القانون" وهناك ثمة تصرفات تدلّ على الفساد، وتأخذ مسميات مختلفة مثل العمولات، والتسهيلات، والهدايا، التي يمكن إدراجها تحت أحد مظاهر الفساد، وهناك من أوصل صور الفساد الإداري لوحده إلى أكثر من ثلاثين نوعاً،(Abdalla,2009) وهذا يعكس بدوره مستوى صعوبة التعامل مع الفساد ورغم هذه الصعوبة. وبحسب الدراسات، يمكن الإشارة إلى بعض القضايا التي تتكرر في أغلب الدراسات بما يشبه الإجماع وهي شائعة في السودان كذلك، من أهمها:

الرشوة: وتعني " أخذ الموظف قدرًا من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين."(Ibid)

الاختلاس: في هذه الصورة تكون السرقة من المال العام.

هدر المال العام: ويقصد به تبذير المال العام. (Ibid)

التلاعب بشروط ومواصفات العقود: وفيه يتم التعاقد رسميًّا لتنفيذ مشاريع معينة بمواصفات ومعايير دولية ذات جودة عالية، إلا أنّ التّنفيذ الفعلي يكون بمواصفات ضعيفة وسيئية.

تقاضي العمولات: هو مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير تقديم خدماته للآخرين.

شراء عقارات أو استثمارات خارج حدود الدولة في مقابل تقديم خدمة تجنبا للرقابة.

غسيل الأموال: وفيها يتم التغطية على بعض الأنشطة غير المشروعة، مثل: الاتجار بالمخدرات والسلاح، أو الاتجار بالبشر، وتحويل تلك الأموال عبر حسابات مختلفة بين الدول لإخفاء مصدرها الحقيقي.

قبول الهدايا والإكراميات: وتتدرج هذه الهدايا حسب أهمية الخدمة، ومركز الموظف.

التلاعب بمحتويات الملفات الرسمية: وصورتها أن يقوم الموظف العام بإدخال أو نزع أو تعديل أو تصوير بعض الوثائق الرسمية من بعض الملفات لصالح شخص آخر في مقابل مبالغ مالية أو هدايا عينية.

بيع الامتيازات والتسهيلات والرخص والعقود: وهو نوع شائع من الممارسة، والخاص بمزاولة بعض الأنشطة التجارية، ولجوء الموظف إلى بعض التعقيدات في الإجراءات، من أجل الحصول على العمولة.

التلاعب بعملية الخصخصة: يتم فيه نقل ملكية المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص بطرق تهدر المال العام، ببيعها بأسعار بخسة، أو بيعها للأقارب بسعر زهيد، أو تمليكها بأقساط..(Saad,2011)

الحصول على قروض استثمارية من جهات عامة وخاصة.

استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة:مثل الحصول على أراضٍ ومواقع مهمة بالشراء أو التأجير.

التلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية: حيث يتم تقديم العملة الأجنبية بأسعار تفضيلية على حساب العملة المحلية، وهذه الممارسة في السودان مربحة جدّ لهذا انخرط فيها حتى كبار المسؤولين.(Abdalla abdulkarim, n.d.)

تزوير الفواتير:حيث يبالغ البعض في قيمة المشتريات أوالمبيعات للجهات العامة وهو مألوف في السودان.

التزوير في جمع الضرائب وتقديراتها:حيث تخضع تقديرات الضرائب للاعتبارات الشخصية وأهواء الموظفين، وهذا السلوك معروف في السودان في ظل عدم تطور النّظام الضريبي أو عدم تقنين المعلومات.

التلاعب بتحرير المخالفات النظامية: سواء كانت تلك المخالفات مرورية أو مخالفات متعلقة بجهات خدمية أخرى كالبلديات و الجمارك وتخفيض قيمة تلك المخالفات أو إلغائها في مقابل عائد مالي(Ibid) .

إنتهاك الأنظمة واللوائح:حيث يتم تجاوزها أو تفسيرها بطريقة مزاجية لخدمة الأهواء والأغراض الشخصية أوتعقيد الإجراءات، بزعم التمسك بحرفية القانون في الحالات الأخرى، وكل ذلك من أجل الحصول على منفعة مالية.(Ibid)

احتكار ترسية عقود الشركات على شركات لها صلة بأصحاب النفوذ. (Ibid) وفي بعض الحالات تمارس الضغوط من الصفوة السياسية لاستصدار الأحكام القضائية بالطريقة التي تخدم أهوائهم ومصالحهم.(GAN business, 2016)

استغلال الأجهزة المكتبية لأغراض شخصية: مثل استخدام أجهزة الهاتف والفاكس والانترنيت والحاسب الآلي لأغراض خاصة، وتحميل الرسوم والنفقات للخزينة العامة.

استخدام بعض وسائل النّقل للأغراض الخاصّة: مثل استخدام المركبات العامة لأغراض شخصية كالتنقلات الأسرية أو نقل الأمتعة الخاصة.(Ibid)

من المهم هنا الإشارة إلى أن هذه الصور هي نماذج لصور الفساد التي تأخذ أشكالاً متعددة وليس حصراً، وبحسب المسح الذي أجراه الباحث على التقارير واللقاءات، تبين له وجود هذه في السودان.

المبحث الثالث : أساليب الفساد في السودان

تشير أساليب الفساد إلى الطرق التي يستخدمها من يمارس الفساد، وقبل الولوج في بيان مظاهر الفساد في السودان. تجدر الاشار (Ezzaddin,2011) إلى الصعوبة البالغة التي تكتنف الحصول على بيانات موثوقة عن الفساد في السودان، ليس هذا فحسب، بل يتعدّى الأمر من مجرد الحصول على المعلومة، إلى الشك في دقة ما يقدم من تقارير، أو يكتب، فهناك مبالغات لإظهار أمر غير موجود تلميعاً للمؤسسة، أو اخفاءًا لسلوكيات دفعا للعقاب، رغم ذلك فإنّ الدراسة تسعى لاستعراض البيانات المتاحة حول السياسات والعمليات والممارسات الموجودة في السودان، وكذلك استغلال بعض المعايير والتجارب الدولية المتعلقة بالفساد التي يتم على أساسها إجراء التحليل والمقارنات.

وشح المعلومات أو انعدامها في السودان اشتكى منها الباحثون من حيث عدم ترحيب الجهات المختصة، والسلطات الحكومية، في طلب المعلومات رغم التصريحات المتكررة من الرئيس والمسؤولين في الدولة، عن عزمهم لاستئصال الفساد.3

يعتمد هذا المقال بالدرجة الأساسية في هذا الجانب على ما ينشر في الصحف، طالما لم يرد ما يدحضها رسميًّا، وما وجده الباحث في المقابلات مع بعض الأكاديميين، والإعلاميين وعامة الجمهور، و في ذلك يلخص الصحفي الطاهر ساتي بعض مظاهر الفساد وأساليبه. (Awadh,2010) بالقول: أن من تولوا الحكم كانوا"حفاة عراة يأكلون في اليوم نصف وجبة، ولكنهم بفضل حزب الفساد امتلكوا شركات الصادر والوارد، ولم تسألهم الحكومة، وكانوا زهادا جياعا يستدينون لتغطية عجز الميزانية الشهرية، و بفضل حزب الفساد شيّدوا قصوراً من الرخام، وكانوا فقراء يسألون الناس ثمن الدواء، والكساء، وبفضل حزب الفساد شيّدوا الجامعات، والمدارس الخاصة، ولا يزال المفسدون يرصدون أزمات البلاد ويغتنون منها، فلهم في الحرب نصيب، وفى التمرد نصيب، وفى المفاوضات نصيب، وفى المؤتمرات نصيب وافر ، فحزب الفساد يتجلى كلما شيّدت الحكومة سداً أو جسراً، بواسطة شركات لايعرف كيف حازت على العطاء. ويزداد حظ الفساد كلما رصفت الحكومة طريقاً بواسطة شركات، لم تعلن عطاءاتها عبر الصحف اليومية، ويتمدّد طولاً كلما نشطت الحكومة في استثمارات الأراضي." (Awadh Said, 2014) هكذا يشير الكاتب إلى بعض مظاهر الفساد وأساليبه في السودان.

3لقد عانى الباحث صعوبة في الحصول على المعلومات في رحلاته البحثية إلى السودان والتي تعكسها الرواية التالية:وهي أن الباحث تقدم إلى وزارة العدل وديوان المراجعة القومي ومكتبة القضاء والعديد من المؤسسات التي هي مظنة الحصول على المعلومات الرسمية عن مشكلة الفساد ولكن التجاوب الرسمي كان منعدماً في المستويات العليا ومترددا في المستويات الدنيا حتى اضطر الباحث إلى اللجوء إلى المعارف حينا والتعامل المباشر مع المؤسسات المختصة حينا آخر وللشهادة فقد كان استعداد الأجهزة الدنيا أفضل وراقيا رغم التحفظ في بعض الأحايين. ولم يجد له تفسيراً سوى الخوف من التشويه إن خرجت المعلومات، وهذا يتنافي مع الشفافية المطلوبة في محاربة الفساد.

ومظهر أخر من مظاهر الفساد في السودان يبرز من ثنايا ثلاثة فواتير من ثلاثة شركات، رئيس مجلس إدارتها أحد المقربين من أصحاب النفوذ، حيث يتطلب شراء احتياجات المؤسسات الحكومية المختلفة بتقديم ثلاثة فواتير من شركات مختلفة، ليتم اختيار أفضلها سعرا ونفعا للمؤسسة، ولكن حتى هذا الجانب أُبتكرت له وسيلة لأخذها من شخص واحد، حيث يملك ثلاثة شركات، وفي نهاية المطاف يرسو العطاء عليه. وأحيانا كثيرة يتبوأ القيادي الواحد خمسة مواقع تشريعية، وتسعة مواقع تنفيذية، وفي ذلك مبالغة ولكنها هي تعبير عن استئثار مجموعة قليلة بالسلطة التي تستغلها لتحقيق مصالحها لهذا يقول الصحفي طاهر : "ولا نبالغ إن قلنا أنّ الحزب وهو قول يطلقه على المجموعة المنغمسة في الفساد بأنه يتحدى الدولة، والوطن، والشعب، عندما يغزو آل بيت الوزير، أو المدير، سوق الله أكبر4 بشركات معفاة تماما من الجمارك، والضرائب، ورسوم الإنتاج، والزكاة، والحكومة في موقف لا تحسد عليه- أي هي عاجزة – بمعنى أنها غير قادرة على القضاء عليه، وبتره من جسد الدولة والمجتمع؟"(Ibid) وهنا تغيب الشفافية والمحاسبة.

وكذلك هناك أساليب تستغل أورنيك (15) وهو أرنيك للتحصيل المالي، ولكن التجربة العملية في تحصيل الأموال الحكومية بواسطة أورنيك الإيرادات رقم (15) أظهرت العديد من الوضعيات الإفسادية، منها:

أن يتم التّلاعب بمحتويات أورنيك الإيرادات رقم (15) بشكل أو بآخر بالزيادة أو النقصان في الرسوم، بغرض تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. أو يتم سرقة دفاتر الأرانيك نفسها، أوبيعها بواسطة الموظف الذي في عهدته، ثم التبليغ بفقدانها لتستخدم لاحقا في تحصيل رسوم قانونية أو غير قانونية لمصلحة المفسدين الشخصية.

4يقصد به التجارة (من خلال استغلال المسؤولين للسلطة واشتغالهم بالتجارة في مخالفة صريحة للقانون الذي يحظر على المسؤولين عن الشأن العام مزاولة أنشطة مباشرة خارج وظيفتهم)

والصورة الأخرى، هي التي يقوم فيها المتحصل بالإتفاق مع المدير المالي، والمراجع الداخلي، بتأخير توريد المبالغ المتحصّلة في الحساب المصرفي للمصلحة الحكومية، وإستغلال هذه المبالغ في المضاربات والأعمال التجارية وأخذ العائد منها لنفسه.

أو قيام بعض المؤسّسات الحكومية بتحصيل أموال حكومية دون إستخدام أورنيك الإيرادات رقم (15) في مخالفة واضحة لنصوص لائحة تنظيم الإجراءات المالية والمحاسبية، وذلك من وراء ظهر وزارة المالية الاتحادية، ودون علمها، وأحيانا أخرى يتم التحصيل بواسطة الأورنيك المعني، ولكن يتم حجب الأموال المتحصّلة عن وزارة المالية الإتحادية، وهو ما يعرف في السودان بـ "التجنيب". (AlmajmooA al sudania, 2015)

وتقوم بعض الجهات الحكومية بعملية "تجنيب" الأموال الحكومية المتحصّلة حتى يتسنّى لها الصرف خارج بنود الميزانية المجازة، وتجنب القيود التي تفرضها وزارة المالية الإتحادية على الصرف الحكومي. كما قد تلجأ بعض الجهات "للتجنيب" حتى تتمكّن من الحصول على أكبر قدر ممكن من الدّعم المركزي، وذلك بإظهار ضعف إيراداتها المالية لوزارة المالية الاتحادية.

إنّ هذه الوضعيات الإفسادية، التي تم رصدها من واقع التجربة العملية في تحويل أورنيك الإيرادات رقم (15) من تدبير نزيه، إلى تدبير فسيد أو فاسد، يترتب عليها بلا شك الكثير من الآثار السلبية، والخسائر المالية والإقتصادية والتنموية على المستويين العام والخاص، و مما يدلّل على ذلك أنّ الأموال المتسربة بإفساد هذا التدبير كبيرة، وتقارب ثلث إيرادات الدولة، وذلك حسب تصريحات وزير المالية الإتحادي الأسبق بدر الدين محمود في مؤتمر صحفي عقده لتدشين العمل بالأورنيك الإلكتروني، حيث صرح بأنّ العمل بأورنيك الإيرادات رقم (15) بنسخته الورقية كان يفقد الدولة (30%) من الإيرادات الحكومية.(Taqreer, 2017)

وهناك أساليب أخرى، مثل تشييد مبانٍ حكومية، أو طرق بمبالغ خيالية، أو بمواد متدنية الجودة، فيعطب الطريق، أو ينهار المبني، في مقابل عمولات تقدم للمسؤول، أو أخذ فرق السعر في الجيوب. أوظاهرة السياسيين والإداريين الكبار التّجار، ممن يملكون السلطة، ولهم القدرة على تحويل مجرى القرار لصالحهم، بحيث يمارسون التجارة وهم في مواقع قيادية تمكنهم من اقتناص المعلومة، أو تحوير القرار لصالحهم ولهم مكاتب استشارية أو شركات، في مخالفة واضحة للقانون الذي يحظرعليهم ممارستها. فمثلا وجدت شركات مملوكة لأحد المسؤولين، تأخذ العطاءات الحكومية وتبيعها لشركات أخرى، أو تحيلها لشركات أخرى، وقد نالت نصيبها من الربح.(Husain, n.d)

وتشير آمال عباس (Amal, 2012) إلى أساليب أخرى مورست وهي أن " هناك حكايات تُروى عن المسؤول الفلاني الذي يستخدم أكثر من عربة، والذي يجدد آثاث منزله مع آثاثات المكتب، والذي يخلق المأموريات والأسفار من أجل اقتناص فرصته لكسب شخصي" وتضيف هناك، وسائل تتمثل في التزوير، والإختلاس والتغوّل والإسراف والإهمال والاعتداء على المال العام، مع ذلك لم يقدم أحد للمساءلة ,وتضيف: "إن الآليات التي تُكوّن بأمر رئاسي يسمع بها في بداية نشأتها، ثم تذوب مع مر الأيّام، ولم يسمع بمحاكم نصبت، ولا تحقيقات أجريت، ولو حدثت فهي محجوبة عن الجمهور بل عن النخب ،كالصحفيين ، رغم أنّهم شركاء في كشف الفساد، مما يقلل من فرص الردع." (Ibid)

يُضاف إلى هذه القصص التي تروى، تمرير معاملات مخالفة للمواصفات من خلال النافذين في الدولة، والرشى المقدمة لزّعماء المعارضة، كسباً لمواقفهم، خاصة من الحركات المسلحة،، يضاف إليه استغلال النفوذ بتشغيل المحسوبين بقرابة نسبية أو الموالين سياسياً في الحزب.

من هذا الاستعراض يتبين لنا تنوُّع، أساليب الفساد التي مورست في السودان، لدرجة يصعب فيها إدراجها ضمن منظومة محددة، فما هي أسبابه؟

المبحث الرابع : أسباب الفساد في السودان

بالرغم من اختلاف الفساد من بلد لآخر تبعا لطبيعة البيئة والعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الدينية والأخلاقية لمجتمع ما، إلا أنه يمكن تحديد بعض القوى التي تحركه في السودان، منها:

أ- الفقر واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء

فقد أثبتت الدراسات والأبحاث على وجود علاقة قوية بين الفقر وجرائم الفساد، (Hisham,2014) فالفقر مع الحاجة تعد إحدى دوافع الفساد في السودان، خاصة عندما يتقاضى الموظفون في الدولة مرتبات متدنية الذي يدفع إلى تغذية الميول نحو الفساد، وفي السودان هناك فجوة بين الامكانات والاحتياجات وتفاوت كبير بين الفقراء والأغنياء فيحاول البعض مجارات حياة الأغنياء فيقع في المحظور. (Nazeeh, 2013)

ب- تدني مرتبات العاملين في الدولة

وهذا يحدث حينما لا تدفع الدولة مرتبات كافية للموظف تفي باحتياجاته، فيضطرّ بسبب ذلك لاستغلال منصبه في الحصول على الرشوة من أجل التغلب على مصاعب الحياة اليومية، ويزداد ذلك مع غياب أو ضعف عوامل الضبط الذاتي والرقابة الخارجية ويأمن مخاطر التعرض للعقاب إذا ما كشف أمره، وذلك بسبب ضعف المؤسسات سواء في الرقابة والمتابعة أو التحقيق والمساءلة أو انفاذ العقوبة وهذا ما يعاني منه السودان الذي يانى موظفوه العموميون من تدني المرتبات لضعف إمكانات الدولة. (Ibid)

ج- ضعف رسوخ سيادة القانون

لأن الفساد يزدهر في القطاع العام نظراً للإنتقائية في تطبيق القوانين، وأحيانا يستخدم القانون كوسيلة لتحقيق مصالح خاصة بدلاً من حماية المصالح العامة. (Markaz, alshariq alawosat, n.d.) ويتمظهر ذلك في تفسير القانون بغير ما قصد به، أو خرقه أو عدم تطبيقه، مما يؤدّي إلى السخرية من القانون، وهذا ما حدث في السودان حينما تُركت عملية إقرارات الذّمة في السودان لأكثر من عقدين من الزمان إهمالاحسب ما قال مسؤول إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه الذي أشار إلى أنه لم تقم الإدارة بطلب إقرارات ذمة لعشرين سنة دون سبب، الذي أفسح المجال لإنخراط البعض في ممارسات الفساد. (Interview, 2019)

ولفرنسيس فوكوياما تفسير آخر لهذه الاستهانة بالقوانين حيث يرجعها لطبيعة العلاقة التي تنشأ بين الدولة والمجتمع. ففي إحداها تقوم العلاقة على الأسس الشخصية بين المسؤول والفرد في المجتمع وهي النظم التقليدية، وفي الثانية تقوم العلاقة على أساس المصلحة العامة وهي النظم الحديثة.وإذا ما قورن السودان يكاد يسود فيه النّمط الأوّل كأحد دول العالم الثالث، أو النامي حيث تضمر المؤسسية أوعدم نضجها، وفيه ينتشر الفساد بسهولة . (Francis ,2015)

وأشارت المذكرة التطبيقية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP حول الفساد إلى أن الفساد في الأساس قضية متصلة بإدارة الحكم، وهو ما يعني اخفاق المؤسسات في إدارة المجتمع ينبع عنه تفشي الفساد. فمن المنظور المؤسسي ينشأ الفساد عندما يكون لدى المسؤولين الحكوميين سلطة واسعة – وهذا لاشك فيه بحيث يتعذر تقنين كل شيئ – مع قدر ضئيل من المساءلة.(Hisham,2014)

د- ضعف الجهاز القضائي وبطء الإجراءات والتّراخي في تنفيذ الأحكام

لوحظ في العديد من الدول صدور قوانين غير فعالة بسبب تغييب المواطنين في صناعتها، وحصرها في طبقة معينة، أو يتم تعيين القضاة وتحديد رواتبهم من السلطة التنفيذية، فتتأثر

أحكامهم بتدخل السلطة التنفيذية أو تعمل على إبطاء الاجراءات أو تعطيلها،أو عدم تنفيذ الأحكام الصادرة، فيفقد القضاء دوره كحارس للعدالة، وهذا ما عانى منه القضاء في السودان رغم استقلاليته إداريًّا إلا أنه يخضع للجهاز التنفيذي في تعيين إداراته وتحديد ميزانيته. فضلا عن قلة الخبرة لهذا لم يستطع النجاح في قضايا الفساد التي رفعت إليه (Ibid) وهذا أغرى ضعاف النفوس للولوغ في الفساد لشعوره أنه في مأمن من أن تطاله يد القضاء.

هـ- المنازعة في شرعية الدولة كوصي على المصالح العامة

الدول التي يستشري فيها الفساد، ينعدم فيها القبول بفكرة الدولة، والارتفاع فوق المصالح الخاصة من أجل حماية المصالح العامة. فالمحسوبية التي تتمثل في تركيز شاغلي المناصب العليا وأصحاب القرار على خدمة مجموعة معينة من المحاسيب، التي ترتبط بهم على الأسس العرقية أو الجغرافية أو الحزبية أو غيرها، تنسف قواعد العدالة والجدارة، وتتمّ التّعمية على الخط الفاصل بين ما هو عام وخاص، بحيث يصبح استغلال المنصب العام من أجل تحقيق منافع خاصة لمجموعة بعينها دون العامة. وهذا ما شاع إبان حكم الإنقاذ في السودان، بالإنخراط فيما عرف بسياسة التمكين، التي قصد بها التّمكين للدّين، ولكنّه تحوّل إلى التّمكين للموالين للحركة الإسلامية والحزب الحاكم. فعمّ الفساد من خلال المحسوبية، واستغلال النفوذ بصورة غير مسبوقة ". (Ibid) في ظلّها تخلّقت مراكز قوة ، وتشكّلت منظمات ومؤسّسات، تدير الشأن العام بمزاج واجتهادات ممن هم على رأسها، فصارت المؤسّسات الشورية والسياسية القائمة، مجرد أوعية لتمرير القرارات، (Awadh, 2015) وتبعا لذلك تم التقليل من أهمية الإلتزام بالقوانين. وعدم فاعلية المؤسسات المختصة بالرقابة والمساءلة. (Mohamed Barakat, 2014)

وقد لخّص تقرير المراجع العام في العام 2017م أهم أسباب الفساد في جهاز الدولة في الفوضى التى أصابت العمل في الجهاز التنفيذي، من عدم الالتزام باللوائح والقوانين من قبل العاملين، وغياب الرقابة والمحاسبة والعقاب.(Taqreer Murajie, 2017) فضلا عن التجنيب إلى غير ذلك من التجاوزات(Asma, 2017) التي لم تتم فيه المحاسبة أو يتم إدانة أحد فيها.

و- عدم الشفافية

فالشفافية تساعد في التعرف على حالات الفساد عند وجودها، وبغيابها يتعذر الإمساك بالمخالف في قضايا الفساد ومساءلته، خاصة حينما تكون الممارسة من عيار الفساد الكبير، الذي ينخرط فيه كبار المسؤولين في الدولة، الذين لهم القدرة في التأثير على أجهزة الرقابة، واتخاذ القرار. (Nazih, op. cit,) وفي السودان الميزانيات التي تخصص للقضايا العسكرية والأمنية التي لاتخضع للرقابة وابتداء للشفافية كبيرة.

ز- ضعف الإرادة السياسية لدى القيادة

ويتمظهر ذلك، في عدم اتخاذ تدابير وقائية، أو عقابية جادة تجاه العناصر الفاسدة، وذلك بسبب انغماسها هي الأخري في الفساد أي القيادات العليا سواء السياسية أو الإدراية، ولطالما القيادة السياسية الحاكمة ليست على استعداد لمعاقبة ومحاسبة الفاسدين، سوف يستشري الفساد. (Ibid)

حـ- انتشار البطالة

وهي إحدى العوامل التي تؤثر بطريق غير مباشر في تفشي الفساد، ولها تأثير اقتصادي كبير، من خلال دفع الناس إلى الجنوح نحو الجريمة، والانغماس في ممارسات الفساد، ذلك أنّ البطالة تعني عدم وجود دخل مشروع من عمل الفرد، ومن ثم يمكن للشخص المحروم

أن يلجأ إلى الأساليب غير المشروعة، للحصول على مصدر للدخل، مثل: السّرقة، والنّصب، وتجارة المخدّرات، والإرهاب، والجاسوسيّة، وتزييف العملة، وغيرها من الجرائم، التي تكون لها عوائد مادية للشّخص، مما يفتح باباً واسعاً لانتشار الفساد. (Ibid)

يـ- إزيادة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي

وهذا العامل هو الآخر له تأثير غير مباشر، ذلك أنّه كلما ارتفعت درجة سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، كلما زاد الميل نحو الفساد، نظراً لما ينطوي عليه من بيروقراطية لاتهتم بعملية الإنتاج، بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع، وعلى عملية التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادية، ويوسع السلطة التقديرية للمسؤول والموظف الحكومي، فإذا تراخت يد الرقابة، فتح المجال أمام ممارسات الفساد المتعددة.(Ibid)

كـ- ضعف العقوبات

إنّ ضعف العقوبات على من اقترف جرم الفساد مقارنة بما يحصل عليه من عوائد ومنافع يغريه بالتمادي في الفساد، بل يغري الآخرين للانخراط في ممارسات مماثلة. وهذا ما أكده العديد من المتابعين للشّأن السوداني، فهذا كمال محجوب أحمد رئيس نيابة المال العام أكّد، في حديثه للباحث أنه رغم وجود القوانين، ولكنّها تعاني من عوار الضعف، التي تفتح الباب لإفلات العديد من المتّهمين. فعلى سبيل المثال، أنه لايجوز فتح بلاغات في الجرائم ذات العقوبات التعزيرية، إذا انقضت مدة التقادم، بدءًا من تاريخ وقوع الجريمة. (Mahjoob, 2019)والتقادم يشمل حالات الإعتداء على المال العام، فضلاً عن خلل في بعض صياغات القوانين العقابية، التي تستهل كثيرا بعبارات مثل " السجن مدة لاتتجاوز..." وهي صياغة، تجعل المحاكم تميل كثيرا لإصدار عقوبات ضعيفة، لا تؤدّي إلى الرّدع المطلوب بحجة أن تخطأ في العفو خير من أن تخطأ في العقوبة. (Ibid)

لـ- التحول نحو الاقتصاد الحر

اتجاه الدولة نحو الانفتاح الاقتصادي، وتقليل القيود تبعا لذلك، لتحفيز المستثمرين، أو المنتجين المحليين، ورجال الأعمال دون إعداد بآليات لازمة، خلق رخاوة رقابة الدولة، وضعف ضوابطها، مما أطلق العنان للتكسب السهل الرخيص، وانتشار الفساد (Azzam, 2015) . وذلك من خلال التحول السريع نحو القطاع الخاص الذي انتهجته ثورة الانقاذ الوطني ببيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية الذي سمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها (Ibid)

مـ- اتباع سياسة نقدية و مالية غير متّزنة

سياسة مالية غير رشيدة، تؤدّي إلى ارتكاب بعض مظاهر الفساد. فسياسة التوسع في الإصدار النقدي تؤدّي إلى التّضخم، وارتفاع الأسعار، وبالتالي انخفاض قيمة النقود، وانخفاض القوة الشرائية للجمهور، وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة، وتأثير ذلك على المعاملات والديون، وأصحاب الدخول الثابتة، كما أنّ التوسع في الإئتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة، يؤدّي إلى تزايد حالات السرقة، والإختلاس، في قطاع المصارف، والمماطلة في سداد القروض. (Nazeeh, op. cit.) فثورة الانقاذ الوطني ظلت على نطاق واسع تلجأ إلى سياسة إصدار النقود من أجل التغلب على عجز السيولة الحادة (Awadh, op. cit.) وهذا بحسب الدكتور الطيب زين العابدين إلى اضمحلال قدرتها، وتآكل قيمتها، وتزايد كميتها، ففقدت هيبتها، وتحولت إلي مجرد ورق ملوّن لا قيمة لها،حيث تصدر الحكومة الأمر للبنك المركزي، وهو بدوره يعطي تعليماته لإدارة المطبعة، ومن ثم تتدفق الملايين إلى الأسواق، لتمويل احتياجات الدولة المتزايدة، من المشتريات وفي الغالب غير أساسية بظنه مثل الأثاثات والسيارات المستوردة، ومن أجل سداد نفقات المسيرات

الهادرة، والمؤتمرات الجامعة، وفواتير الفنادق، وتوفير السيولة اللازمة لتوفير احتياجات الحكومة من الدولارات من السوق المحلي، شراء من السوق الموازي. (Ibid)

ن- سوء توزيع الثروة في المجتمع

رغم إمكانيات السودان الهائلة، جعلت سوء الإدارة، فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل، بينما الأغلبية العظمي تغالب الفقر، أو مجموعات أخرى تقبع تحت خط الفقر، وأخذت الطبقة الوسطى تختفي في المجتمع تدريجيا، الأمر الذي أدّي إلى ضعف الولاء أو عدم المبالاة بالمصلحة العامة، لتمهّد بذلك لسلوكيات خطيرة لدى بعض العاملين في الأجهزة الإدارية، فضلاً عن سهولة اختراق عصابات الجريمة المنّظمة لجر الأجهزة الأمنية، والعدلية، بالاغراءات المالية الخيالية التي ضعفت معها بعض العناصر المسؤولة في تلك الأجهزة، وتطويعها لتشكيل شبكة، بدافع الرغبة في الحماية، وضمان عدم الملاحقات الأمنية والقضائية، والتّستّر على الانحرافات المالية، وإهدار الأموال العامة، والتربح من العمل الوظيفي. (Nazeeh, op. cit.)

س- تزاوج السلطة والمال

وهو ما يعرف بتحالف أصحاب السلطة مع أصحاب المال، حيث تتداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات الاقتصادية القائمة على الأسس الحزبية، أو العرقية والقبلية، أو الزمالة والصداقة الشخصية، التي تستغل وسائل الوساطة والمحسوبية. فحينما يعمد ذوي السلطة إلى التربح منها، بطريق مباشر أو غير مباشر من هذه السلطة، فإنه تصبح القرابة أو الصداقة، أو الولاء الحزبي، هي المدخل الطبيعي للحصول على المنافع المادية دون وجه حق من الوظيفة الحكومية وهو مألوف في السودان. (Ibid)

ع- الموازنات السياسية

أحد أسباب تفشي الفساد في السودان هي الصرف على الموازانات السياسية، بغرض استمالة عناصر المعارضة، حيث دأب النّظام على صرف أموالٍ طائلةٍ لإحراز توازنات سياسية مظنونة ولكنّه لم ينلها. فالأموال التي صرفت على استئناس الحركات المسلّحة، ومنحها جزءً من السلطة، أو التعويضات المالية، وما يصحب ذلك من إغفال للقوانين وعدم تقديرها، فضلاً عن الأموال التي صرفت في تقسيم الأحزاب السياسية وتذريتها عبر إنفاق أموالٍ طائلةٍ لإضعافها، بالرُّغم من أنّ العائد منها لم يكن مرضياً ولكنه أدى لتفشي الفساد.

ف- استئناس الشباب أو استيعابهم في مشاريع:

ومظهر أخر لأسباب الفساد في السودان هو ما عرف ببرامج دعم الشّباب، التي لا تُقنّن بطريقة سليمة. معلوم أنّ الشّباب هم عماد الحراك التنموي، والسياسي، والمجتمعي بشكل عام، ولتأمين جانب الشّباب،كان يقوم النّظام بصرف الكثير من الأموال على نشاطات شبابية من خلال اتحادات طلابية، وشبابية. كان ينحصر نشاطها على عمل حشود ضخمة مظهرية متكررة للقاء الشباب بالمسؤولين في الدولة، والتي تخلق شعوراً خاطئاً بالولاء المشترك بين هؤلاء الشباب وأولئك المسؤولين، كما تقوم أيضاً بأعمال صيفية، أو موسمية، وقوافل ومشاركات خارجية، وكلها نشاطات لاطائل من ورائها، سوى اشباع رغبات المسؤولين ولكنها فتحت أفاق للتربح.(Abdu Rahim, 2020)

ص- الصرف الإنتقائي على التنمية:

وهذا شكل من أشكال الفساد الاقتصادي الذي مارسته ثورة الإنقاذ الوطني, وهو أحد أسباب تفشي الفساد، فنجد أنّها إهتمّت بالصرف على التنمية "المشهودة" أكثر من التنمية في مجالات تمس حاجة المجتمع الحقيقية، وذلك عبر الصرف على الجسور والطرق والمباني، عوضاً عن الصرف على التعليم والصحة والصناعة والزّراعة. (Ibid) هنا ليس

القصد أن الحكومة صرفت على الجسور والطرق أكثر مما صرفت على التعليم والصحة، فهذه معلومة رقميّة قد يتعذر ذكرها بدقّة، ولكن الإشارة تأتي لتأكيد أنّ الحكومة – وبذات غريزة البقاء – تنحو أحياناً لبناء "صروح" تظل أمام الناس شاهدة على إنجازات الحكومة، في حين أولويات الصرف، ربما تكون في أشياء أخرى أعظم منها ولكنها أقل ظهورًا للناس مثل التعليم والصحة. (Ibid)

من هذا العرض يستطيع الباحث أن يجمل أسباب تفشي الفساد في السودان في الآتي:

1- حالة الفقر وعدم وفاء المرتبات باحتياجات الموظفين والمسؤولين التي ألجأتهم ظروفهم للانغماس في ممارسات الفساد من أجل تدعيم دخولهم المحدودة.وهذا ما أكدته دراسة الكرسني بالقول أنه يمثل الفساد العامل الخامس في دخل الفرد في السودان.

2- رخاوة الرقابة، وسيادة روح المجاملة والزمالة بين العاملين في المرافق العامة، التي تضعف المساءلة أو التبليغ عن ممارسات الفساد التي يقترفها الموظف وهو ما أكدته مجموعة نقاشية من موظفي وزارة المالية في ولاية الخرطوم الذين إلتقاهم الباحث في ماليزيا .

3- اتباع سياسة خاطئةاتبعتها في نهج ثورة الانقاذ الوطني في حكم السودان مثل سياسة التمكين الخاطئة التي مارسها الحزب بتمكين الأفراد الموالين في مرافق الدولة الذي أدى، بشكل مباشر للإثراء السريع والكسب السهل بكل الأساليب وغياب الرقابة المتبادلة بين السلطة التنفيذية والتشريعية لغيابها لعقود وهيمنة الحزب الواحد على الحكم.

4- ضعف أو غياب الإرادة السياسية لدى القيادة في محاربة الفساد سواء بعدم توفر الرغبة الحقيقية أو عدم جود القدرة بتوفر الأجهزة والآليات التي تحقق ذلك .

5- عدم وجود آليات وضعف قوانين المكافحة والعقوبة وعدم تطبيق القائم منها شجع أصحاب النفوذ والمصالح للولوغ في الفساد، وهذا التصرف في جزء منه يعود إلى روح المجاملة والزمالة التي تسود المجتمع السوداني، فقد قال: موظفو وزارة المالية الذين أجرى الباحث معهم نقاشا حول بعد أكدوا وجود الفساد ولكنهم لايبلغون عنه لسببين : أحدهما أنهم لايرون محاسبة جادة من الدولة لهذا لماذا يبلغون عن قضايا يعلمون سلفا بعدم جدواها بل أحيانا يؤدي إلى المخاطرة بعلاقاته الاجتماعية إذا ما أقدم بالتبليغ خاصة إذا كان المبلغ عنه من أصحاب النفوذ، والسبب هو مجاملة الأصحاب بعدم قطع الأرزاق. (focus group, 2019)

ويضيف البعض أسبابا موضوعية أخرى وهي التطور السريع في الحياة، ونزوح العديد من سكان الريف إلى المدن، ومحاولة البعض للإثراء بأي سبل لمواكبة الحياة العصرية، مع ضعف الضابط الاجتماعي، والديني، والرقابة القانونية، فضلاً عن الخصخصة غير المدروسة، التي مارستها الدولة مع عدم تهيئ أجهزة وقوانين الدولة لاستيعاب هذا التحول، وتراخي الدولة عن المتابعة في العديد من القضايا، وإنشاء صناديق لتمويل العديد من المشاريع، وغض الطرف عن الموالين في العديد من التصرفات وغيرها التي أسهمت بشكل كبير في انتشار الفساد. (Shangar, 2011) وهذا يمكن أخذه، من زاوية النظر في مستوى نضج المؤسسية في الدولة، في العالم الثالث، الذي يندرج تحته السودان.

المبحث الخامس : الآثار السلبية للفساد في السودان

في الواقع هناك العديد من الدراسات التي تناولت الآثار السيئة للفساد، اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا، مع تفاوت في مستوى ذلك التأثير. فما هي تلك الآثار السالبة ؟ وعلى أي القطاعات، والمرافق يظهر هذا التأثير أكثر ، وما مستواه؟ وهل السودان يعاني منه فعلاً؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تعد مسألة مهمة، لكنها في ذات الوقت ليست سهلة، حيث تظهر بعض العوامل بشكل غير مباشر وقد تتداخل مع أسباب أخرى مباشرة. فقد أشار العديد من الكتّاب إلى أنّ الفساد يلعب دورا سالبا في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، لكونه يضع ضرائب إضافية على الاستثمار، وبالتالي تزداد التكلفة، إلى الحد الذي يحد فيه من الاستثمار المحلي والأجنبي على السواء الذي يتجنب الاستثمار في الدول التي يستشري فيها الفساد. كما يخلق الفساد ما يعرف بالاقتصاد الخفي، الذي يعمل على توزيع، وإعادة توزيع، موارد الدولة، الاقتصادية لصالح النخبة الحاكمة، وجماعات المصالح المرتبطة بها، وبالتالي تفريغ المنافسة الاقتصادية مضمونها (Akram, 2014) ، فضلا عن أنّه يعمل على زيادة معدلات الفقر، وتدني مستوي الحصول على الخدمات الأساسية من تعليمية و صحية، للمواطنين العاديين، فضلا عن الحقوق الديمقراطية.

تشير منظمة الشفافية الدولية المعنية بمراقبة مستوى تفشي الفساد، والحث على مكافحته في العالم، فى تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول إنّ الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت فى الدول الأكثر فقراً، لا سيما حينما يتعلق بالمال الواجب توفيره للمستشفيات، أو المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الخدمات الأساسية (Ibid) . فيما يلي نتناول بعض الأثار منها:

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية

حسب الدراسات الاقتصادية التى وظفت مناهج الاقتصاد القياسى، أشارت إلى أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على عدم المساواة في المجتمع، حيث يؤثر الفساد بطرق مباشرة على عملية توزيع الدخل، لأنه يكرس الثروة في يد أقلية بيدها السلطة، أو من يدور فى فلكها، باستخدام طرق غير قانونية، يتحمل تبعاتها، المواطن العادي.

كما يؤثر الفساد، على كفاءة النظام الضريبى، عبر منح الأغنياء إعفاءات، وامتيازات ضريبية، في الوقت الذي يفرض فيه المزيد من الضرائب على الفقراء، وأصحاب الدخل المتوسط، وهنا يتم تجريد النظام الضريبى من لعب دوره المحدد فى زيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين والعدالة في توزيع الدخل. كما يهدر الفساد الأموال المقرر توجيهها لصالح الخدمات التعليمية والصحية، التى تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، كما يقود الفساد النخبة الحاكمة، إلى جعل الخدمات الصحية و التعليمية، قائمة على أساس القدرة على الدفع، وبالتالي حرمان الفقراء و متوسطي الدخل من الحصول على الخدمات بل من فرص التحرك الاجتماعى لكتلة الفقراء من أسفل إلى أعلى (Ibid) .

وهذا ما أكدته هيئة المستشارين في السودان حين أشارت إلى أنّ الفساد، عمل على رفع تكلفة السلع والخدمات، وكل أنواع المشتروات، كما شجع على شيوع السلوك الاحتكاري لدى البعض، وتهريب البضائع، وارتفاع أسعار العملات الأجنبية، ودعم العمليات المشبوهة، وغسيل الأموال، وحرمان الخزينة العامة من موارد مالية هامّة، كان بالإمكان توظيفها في التنمية. (Ibid)

من جهة أخرى فإن شيوع الفساد يدل على غياب الحكم الراشد وطبقا للأمم المتحدة فإن غياب الحكم الراشد يؤدّي إلى:هيمنة الفساد، ويحوّل المصلحة العامة إلى مصلحة خاصة، الذي يؤدّي إلى فقدان المنصب العام لشرعيته، وانتهاك الحريات، والحقوق العامة، وتقليص أوغياب معدلات التنمية، والحد من تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية،

وانكماش موارد الحكومة، وإساءة استخدامها، وسيطرة مافيا الفساد على توزيع موارد الدولة، وشيوع عدم احترام القانون، وضعف الأداء القانوني على مستوى الرقابة، والقضاء، والنيابة العامة. (Al hawwati, 2017)

وفي السودان بحسب دراسة الدكتور الفاتح عبد السلام، أدّى الفساد الاقتصادي إلى انتشار البطالة والفقر، كما أنّ التّسويات السياسية مع حركات التّمرد ومحاولة استرضاء قياداتها، زعزع الاستقرار السياسي، الذي مثّل بيئة خصبة للفساد، وهروب الاستثمارات إلى الخارج، الذي انعكس سلباً على ميزان المدفوعات، كما لوحظ تركيز الحكومة على المشروعات المشاهدة الشكلية التي تضمن لها الحفاظ على السلطة، وتتجاهل المشروعات الزراعية التي يعمل فيها غالب أهل السودان، ممّا أدّي إلى فشلها على تأمين قوت المواطن الأساسي، في الأكل وفرص العمل. (Al fahih, n.d.)

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للفساد

يقول ميرزا الخويلد عن مخاطر الفساد، إنّه يُنتج ثقافة مجتمعية قائمة على ازدراء الكفاءة والجدارة والمساواة، والانحياز للوصولية والمحسوبية والانتهازية. هذه الثقافة ترسخ مفاهيم خاطئة، وتسمي الأشياء بغير أسمائها، فتسمي الإختلاس شطارة والرشوة فهلوة، وأحيانا عمولة، والإثراء غير المشروع مهارة، إلى غير ذلك من المسميات. وخطورة الفساد ليست في تضييع الإنتاج، بل في تدمير ثقافة الإنتاج نفسها، فضلا عن كفاءته وقوته وديمومته، فإذا نخر الفساد جسد بلد ما إنهدت أركان الثقة، وضعفت قيم المواطنة والانتماء" (Al khuwailed, 2017)

وفي السودان توصلت هيئة المستشارين في مجلس الوزراء في السودان، إلى أنّ الفساد كان له أثارٌ اجتماعية كبيرة، من ذلك، شيوع أكل أموال الناس بالباطل وتدهور العلائق الاجتماعية، وبروز الغبن الاجتماعي، كما أدّى الفساد إلى انتشار الشعور العام بين الناس، أنّ الحكومة تركز التّنمية في بعض المناطق دون غيرها، بناء على علاقات ذوي النفوذ

بتلك المناطق، كانت نتيجته، أن أدّى إلى تعميق الغبن، وامتشاق أهل تلك النواحي للسلاح، والتمرد ضد الدولة، وإثارة الحروب الأهلية التي يعاني منها السودان. (Ibid) هذه الحروب فوق ما تحدثه من دمار، فإنّها تعمل على تهجير المواطنين من مواقع الإنتاج، والانتقال إلى مواقع جديدة، حيث تضيق فرص كسب العيش، التي قد تضطرّهم للانخراط في ممارسة الفساد، زد على ذلك رسخت لدى مواطني المناطق البعيدة التي تشعر بالتهميش، مفهوم الحقوق لا يمكن الحصول عليها إلا بالقوة، وبحمل السلاح.

المبحث السادس : آليات محافحة الفساد في السودان

محاولات مواجهة الفساد في السودان ظلت رغبة قديمة ومتجدة لدى الحكومات التي تعاقبت على حكم السودان ولهذا كانت تصدر القوانين وتنشأ الآليات والاجهزة الخاصة بالمراقبة والمحاربة. ولكن أغلب الجهود كانت في ظل حكم ثورة الانقاذ الوطني وهي التي حكمت أغلب فترة سنوات ما بعد الاستقلال وهذه الجهود تمثلت في الأجهزة التالية:

1- إدارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه: وهي نشأت بعيد قدوم ثورة الانقاذ الوطني إلى السلطة عام 1989م وهي نشأت بقانون، ولكن مهمتها انحصرت في قضايا تتعلق بالمخالفات الشرعية في قضايا الربا أو إذا ظهر ثراء على أحد الموظفين الذي لايستطيع تبريره أو إثبات مصدره، وهي لاتشمل الفساد الكبير وبعض قضايا الفساد .

2- هيئة المظالم والحسبة العامة : وهي أخذت مسميات مختلفة في تطورها ولكن مهامها ظل كما هو حيث تعمل على رفع الظلم وتأمين الكفاءة في عمل الدولة والنظم أو التصرفات النهائية التنفيذية أو الإدارية ولبسط العدل وراء القرارات النهائية للأجهزة العدلية وذلك دون المساس باختصاصات القضاء

وتتدخل بعض استنفاد كل طرق الاقتضاء من أجل جبر الضرر، وهي تصلح في الوقاية من الفساد أكثر من محاربته.

3- نيابة المال العام : وهي تعالج القضايا التي ترفع إليها من تقارير المراجع القومي، ولكن بحسب تقارير المراجع فإنه لايراجع كل الأجهزة الحكومية عمليا بسبب عدم تجاوب وضعف سلطته الفعلية لحملهم على التجاوب ، لهذا فإن أداءه يقوم على نشاط منقوص.

4- ديوان المراجعة القومي : وهو يراجع حسابات الأجهزة الحكومية أوالشركات التي تملك الحكومة أكثر من 20% من أسهمها، وينظر في المخالفات والتجاوزات التي تطرأ على ممارسات الأجهزة ويحيلها للأجهزة المختصة إن وجد مخالفات مثل نيابة العام وبهذا هو جهاز كاشف للمخالفات ولايتابعها في القضاء فضلا عن عدم شمولية تقاريره.

5- وحدة تحقيقات جرائم الفساد: وهي آخر آلية تم تأسيسها في يوليو من عام 2018م في ظل حكم الانقاذ ، وتم تشكيلها من عدة أجهزة، وأتبعت لجهاز الأمن والمخابرات (https://almoslim.net/news/, 20) ولكنها قبل أن تباشر عملها عاجلتها ثورة شعبية فأسقطت الحكومة، وقبلها وجه لها نقد من أنها جاءت تركيبا من عدة أجهزة الذي يحول دون فاعليتها.

6- لجنة تفكيك نظام الانقاذ : وهي الآلية الوحيدة التي أنشأتها حكومة ثورة ديسمبر في العام 2019م من أجل استرداد الأموال المنهوبة من قبل قادة الحكومة السابقة (https://www.alayam24.com, 2019) ولكن هذه اللجنة تم تجميدها بعد أن أثيرت حولها الكثير من المشكلات منها أنها تعسفت في

ممارسات سلطاتها وطالت كذلك شبهات فساد أعمالها. ورغم هذه الآليات فإنه لم تحكم إلا في قضية واحدة في ثلاثة عقود من الزمان هي عمر حكم ثورة الانقاذ الوطني مع تصاعد حدة الفساد الذي كان سببا في اسقاط حكمها بثورة شعبية، أما حكومة الثورة فلم تفلح عمليا في مكافحة الفساد، وهكذا كانت سيرة جهود مكافحة الفساد في السودان بحيث كل الآليات التي أنشئت لم تكن فاعلة لهذا ظل الفساد في تصاعد دائم ولا سبيل لعلاج ذلك إلا بإنشاء آلية واحدة ذات اختصصات وسلطات واسعة لمكافحة الفساد.

النتائج :

توصل الباحث من خلال دراسة واقع تفشي الفساد وأسبابه وأشكاله وأثاره في السودان وجهود حكوماتها في مكافحته إلى النتائج التالية:

1- هناك تفشي واسع للفساد في السودان رغم وجود آليات وقوانين لمكافحته.

2- وأن أبرز أسباب انتشاره تتمثل في السياسات التي انتجتها ثورة الانقاذ الوطني من سياسات التمكين والانفتاح والخصخصة الاقتصادية ودعم مشروعات الشباب وغيرها من السياسات الخاطئة دون أن توجد مقومات تجنب مخاطر الفساد من عدم وجود القوانين الكافية والآليات الفاعلة في المتابعة والرقابة والعقاب.

3- وكان أحد أسباب غضب الشعب وقيامه بثورة شعبية التي أطاحت بالحكومة فكان أداة لعدم استقرار البلاد وإثارة الحروب بقيام ثورات مسلحة ضد الحكومة.

التوصيات :

في ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة إجراء اصلاحات سياسية وفي ذلك لابد من وجود فصل في السلطات لايجاد رقابة متبادلة وتشريعية باصدارقوانين واضحة للفساد توصيفا للممارسات الفاسدة وتحديدا للعقوبات الصارمة تجاه كل ممارسة وتطبيقها بصرامة، إذ كان عدم وجود قوانين وعدم تطبيق القائم منه من أسباب استشراء الفساد.

2- ادراج مادة لتدريسها لطلاب الجامعات عن مضار الفساد وأساليب الوقاية منه وطرق علاجه حتي يساهمون بدور ايجابي في محاربة الفساد لأن الفساد ممارسة سرية في الغالب يتعذر متابعته فضلا عن كلفة علاجه العالية لهذا يفضل الوقاية منه ولاسبيل لذلك إلا بالتعليم وغرس القيم الفاضلة.

3- إنشاء جهاز إداري واحد مستقل لمكافحة الفساد من أجل توظيف الموارد المادية والبشرية بشكل فاعل واختيار كفاءات مقتدرة له، وله سلطة وموارد كافية، فالموارد المحدودة والاتكالية لتعدد الأجهزة إدى إلى فشلها في مكافحة الفساد.

الختام

خلاصة القول تناول هذا المقال سبب انتشار الفساد ومظاهره، وصوره، وأنواعه،وآثاره في السودان. فمن حيث تفشّي الفساد، تبين أن السودان يعاني من تفشّي الفساد بكل أنواعه المعروفة عالميًا مثل: الرشوة، الاختلاس، والمحسوبية والمحاباة واستغلال النفوذ، والرشوة التي تأخذ أحياناً مسميات مختلفة، من أجل إضفاء المقبولية عليها، مثل: العمولة، أو الهدية أو التسهيلات وغيرها من المسميات، بيد أنها تتفاوت في درجة انتشارها وخطورتها. أما عن أسباب الانتشار فيعزى إلى أسباب اقتصادية مثل ضعف المرتبات، والسياسات مثل الخصخصة غير المرتبة ورشى المسؤولين في الحركات المسلحة استرضاء لهم وتمكين الموالين في الدولة، ومالية ونقدية خاطئة كإصدار العملات غير المقننة التي انتهجته الحكومة، والناحية الاجتماعية فتتمثل في طغيان روح المجاملة لدى المجتمع السوداني في عدم التبليغ عن المخالفات إما لشعورهم لا جدوى منه في ظل شيوع الفساد وعدم المحاسبة ، و روح الجماعية في الارتباط التي تميز المجتمع السوداني في علاقاته البينية، الذي يميل إلى حماية الفرد ضمن المجموع لهذا لايبلغ عن الفساد، لأن ما يضير الفرد يصيب المجموع كذلك، وأسباب سياسية، المتمثلة في الحروب الطرفية واسترضاء الحركات المسلحة بعد كل اتفاق بين الحكومة و الحركات المسلحة، وضعف أو غياب الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهيمنة الجهاز التنفيذي على مقاليد الأمور بسبب غياب البرلمان لفترة طويلة من عمر الانقاذ، وضعفه بعد اعتماده لهيمنة الحزب الواحد على كل مقاعدالبرلمان، فضلاعن ضعف الإرادة السياسية، ولاسبيل إلى محاربته إلا بتحقيق الرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وتقوية مؤسسات الرقابة الإدارية وإصلاح التشريعات والآليات المسؤلة عن محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتقوية الإرادة السياسية.

شكر وتقدير Acknowledgments

يتقدم الباحث بالشكر إلى الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا (**IIUM**)، لإعطاء بيئة مواتية لإجراء وبناء فكرة هذا المقال.

تضارب المصالح Conflict Of Interests

يعلن ويعترف الباحث بعدم وجود تنافس في المصالح المالية أو الشخصية أو غيرها فيما تتعلق بكتابة هذا المقال.

مساهمات الباحث / الباحثين Authors' Contributions

صمم الباحثون هذه الدراسة كلها سويا.

References

‘Abd Allah ‘abd al-Karim al-SÉlim, *IstrÉtijiyyat al-×ad Min al-FasÉd al-IdÉriy: ×Élah dirÉsiyyah ‘an al-Mamlakah al-‘arabiyyah al-Sa‘udiyyah*, waraqat ‘amal quddimat IlÉ nadwah: “IdÉrat al-MÉl al-‘Ém: al-TakhÎiÎ Wa al-IstekhdÉm Wa warshat ‘amal taswiyat al-MunÉz‘Ét al-MÉliyyah”, Kuala Lumpur Fi al-Fatrah Min 25-29 October 2009.

‘Abd al-RaÍim ‘ali, *Ru’iyah naqdiyyah Li tajribat Íukm al-IslÉmiyyn Fi al-SudÉn: Fak al-WathÉ’iq Bain mashru ‘al-IslÉmiyyn Wa Íukmihim*, https://aliabdulrahim.com/2020.

‘Abd al-RaÍmÉn al-ØahqÉ, *FasÉd siyÉsiy* (23/4/2012), http://ahmedwahban.com/aforum-/viewtopic.php?f=4&t

‘Adil ‘abd al-‘aziz al-Fakiy, *Taqrir al-MurÉji‘ al-‘Ém- mulaÍaÐÉt Wa murÉja‘Ét*, (2015) http://alsudani.net/2016-01-25

‘AÏÉ’ Allah Khalil, *Madkhal muqtaraÍ Li mukÉfahat al-FasÉd Fi al-‘Élam- tajribah al-’urdun*, (2010) www.nazaha.iq/search/_web/trboy/2.pdf accessed at 25/2/2017

‘AmmÉr Shanqar, (2 March 2011), ’Ófat al-FasÉd Fi al-SudÉn – Hal takbaÍuhÉ mufawaÌiyyat Li muÍÉrabateh, https://www.dw.com/ar.

‘AwaÌ, ‘awaÌ Saiyyd ’aÍmad, (11 August 2010) *’as’ilah marfu‘ah Li Ra’is majma‘ al-Fiqh al-IslÉmiy Li tawÌiÍ Íukum al-Shar‘ FihÉ,* http://www.sudanile.com/index.php

‘AwaÌ, ‘awaÌ Saiyyd ’aÍmad, *RasÉ’il Íaula ’afkÉr Wa tajribat ×asan al-TurÉbiy,* (7 September 2014) http://www.hurriyatsudan.com/?p=185386

‘AzzÉm al-Tamimiy, *al-TurÉbiy yataÍaddath ‘an fasÉd ‘omar al-Bashir Wa Íizbih al-×Ékim*, (21 March 2015) https://www.youtube.com/watch?v=ykw7qjDfm35.

‘Izz al-Din ×asan, *al-FasÉd Fi al-InqÉz ×attÉ LÉ nansÉ ÍÉlÉt al-FasÉd al-Muathaqah Fi al-I‘lÉm* (2012) http://www.sudaneseonline.com/cgibin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=2-60&msg=1261983551

’Akram ×usÉm, al-FasÉd Ka muÍarik Li al-GhaÌab Fi al-SudÉn: QirÉah Fi al-IltizÉm Bi al-Ma‘Éiyyr al-Ifriqiyyah Li al-×ukm al-Rashid, (6 May 2014) https://www.facebook.com/ta7ta.almejhar/posts/644279122294452

’AsmÉ’ MoÍammad Jum‘ah, *Taqrir al-MurÉji‘ al-‘Ém… Wa FaÌiÍ Kul ‘Ém* (26 November 2017) http://alsudanalyoum.com/opinion-articles

’ÓmÉl ‘abÉs, *al-×adith ‘an maÐÉher al-FasÉd*, (9/5/2012) https://www.alrakoba.net/articles-action-show-id.

×usain Khujaly, *NamÉzeg Li fasÉd al-Dawlah Fi al-SudÉn*, https://www.youtub-e.com/watch?v=-yZFnfcsFzs.

×usain, NÉjiy, (No date), *Al-FasÉd Wa Ïuruq ‘ilÉjih - ’ishÉrah Li ÍÉlah al-JazÉ’ir*, http://ww-w.fayoum.edu.eg/socialwork/pdf/human2.pdf.

Al-’anÉÌul, (2019), *al-SudÉn… Tashkil lajnah Li IzÉlah “al-Tamkin” Wa MoÍarabat al-FasÉd Wa istrdÉd al-’amwÉl*, https://www.aa.com.tr/ar/

Al-×usain, YÉser MaÍjob, (29 July 2015) *al-SudÉn … Ghuyum al-FasÉd tulabid al-’agwa’,* https://www.aljazeera.net/opinions/2015/7/29.

Al-FÉtiÍ ‘abd al-SalÉm, *al-FasÉd al-IqtiÎÉdiy Wa ’atharuh ‘alÉ al-’adÉ’ al-IqtiyÎÉdiy Fi al-SudÉn,* https://amarabac.org/9.

Al-Majmu‘ah al-Sudaniyyah Li al-DimuqrÉÏiyyah ’awalan, *al-’urnik al-MÉliy raqam 15, al-FasÉd Wa muÍÉwalÉt lajmeh,* (September 2015), https://www.dabangasudan.org/a-r/all-news/article/87.

Al-Tijaniy ‘abd al-QÉdir ×Émed, *NizÉ‘ al-IslÉmiyyn Fi al-SudÉn – maqÉlÉt Fi a-Naqed Wa al-IÎlÉÍ,* (No date) al-SudÉn.

Abdul -Majid, Hashim Awadh (2019) Muharabt Al-Fasaad Bila Istratijiah , Fassad, Sudanile.com/archives/ 122019.

B.b.c. (31/07/2018) Al-raeis Al Sudani: Bi eftitah Wehdat Tahqiqat Jajrim Al Fasad, https://suaneseonlinesd.blogspot.com.

B.b.c. (29/11/2019) Ma howwa Ghanon “ Tafkik Nizam Al inkaz” Wa hiyya Aliyat Hal al Hizb Al Bashir Fil Sudan, https://www.alayam24.com/articles.

BarkÉt MosÉ al-×awÉtiy, *QirÉ’ah ‘Émah ‘an al-×Élat al-SudÉniyyah: al-×ukum al-RÉshed “al-ØÉliÍ” mafÉhim Wa ma‘iyyr*, (2017), http://alsahafasd.com/2432630.

El- amin, Niematallah (2019) A theoretical Analysis of Corruption in Sudan: Causes, Diagnostics, Consequences and Remedies, Journal of Poltical Sciences and International Relations, Vol. 13(2) PP. 4-16

Fi taqrir muthir 'amam al-BarlamÉn .. *al-MurÉji' al-'Ém yakshif ra's Jabal al-FasÉd*, (2015) https://www.altareeq.info/ar/auditor-general-rep

IstÏlÉ' Li al-Ra'iy sa'al FihÉ al-BÉÍith majmu'ah Min al-MuÉÏiynin Fi al-Khurtum 'an 'asbÉb tafashshiy al-FasÉd Fi al-Fatrah Min 1-19 August 2014.

Kamier, Elwathiq and Ibrahim Kursany (1985) Corruption as " Fifth Factor of Production in Sudan, The Scandinavian Institute of African Studies , Upsala, Sweden.

Markaz dirÉsÉt al-Sharq al-'awsaÏ Wa 'afriqiyÉ, *Nadwat MuÍÉrabah al-FaÎÉd al-MÉliy Wa al-IdÉriy Fi al-SudÉn,* (2007), https://www.sudaress.com/sudansite/408.

MirzÉ MÉrtiniy, *al-FasÉd Wa mukafaÍt al-FasÉd Fi al-SudÉn* (2012) file:///C:/Users/user/D-o-wnloads/342%20(5).pdf

MoÍammad BarakÉt al-Zubaiyr, *MuqÉbalah baÍthiyyah Fi Maqar IdÉrah mukÉfat al-TharÉ' al-×arÉm Wa al-Mashbuh – Fi ×aiy al-'amÉrÉt Bi al-Khurtum- al-SudÉn* – 17/8/2014.

MoÍammad IbrÉhim, *Taqrir al-MurÉji' al-'Ém Íaul intihÉkÉt WelÉyah al-Khurtum*, (10/1/2017) http://alsudanalyoum.com/2017/01/10.

Naziyh 'abd al-Maqsud MoÍammad Mabrok, *al-FasÉd al-IqtiÎÉdiy - 'asbÉbuh - 'ashkÉluh - 'ÉliyÉt mukÉfaÍateh, dirÉsah moqÉrenah Bi al-Fiker al-IslÉmiy* (Egypt: DÉr al-Fiker al-JÉm'iy, 2013).

Øawt al-HÉmish, (31 January 2019), *MunaÐamah al-ShafÉfiyah al-Dualiyyah: al-SudÉn WÉÍid Min 'akthar dual al-'Élam fasÉdan,* https://www.alhamish.com/

ØÉber ×Émed, *MaÐÉher Ìu'f qawÉnin al-SudÉn*, (29/11/2015), https://alrakoba.net/new-action.

Ruqaiyyah al-ZÉkiy, *Taqrir al-MurÉji' al-'Ém*, ÍasÉ' Wa 'awn jadidah, (22/11/2017) http://www.sudaress.com/rayaam/209934.

Sa'd 'uthmÉn Madaniy, *al-FasÉd Fi al-InqÉz ×attÉ La nansÉ- ×ÉlÉt al-FasÉd al-Muathaqah Fi al-I'lÉm* (2011) www.hurriatsudan.com/wp-content

Taqrir (No name), *Min QiÎaÎ al-FasÉd Fi al-SudÉn: al-'urnik al-MÉliy raqam 15, al-FasÉd Wa muÍÉwalÉt lajmeh,* (2017), http://arabic.democracyfirstgroup.org/ 21/8/2017.

Taqrir al-MurÉji' al-'Ém yakshif 'an shabakÉt mutarÉbiÏah Li al-FasÉd dÉkhil al-×ukumah, *Jaridah al-Taghiyyr al-Ilktroniyyah,* (23/11/2017) https://www.altaghyeer.info/ar

Taqrir al-MurÉji' al-'Ém, (2013) http://www.hurriyatsudan.com/?p=135592

El-wathigKameir, Corruption as the " Fifth" factors of Production in the Sudan, 1996, www.divapotal.org/smash/get

Corruption in Sudan (2011) (http://www.sudaneseonline.com/ access 11/9/ 2013 P.2، :انظروSudan's

Standing on corruption index rating worsens in 2012. (2013) http://www.business-anti-corruption.com/ access 12/9/2013 P.3

http://www.alhurra.com/a/transparency-corruption-saudi-/344989.html

Fry. Lincoln J. Are Women Really less Corrupt than Men? Evidence from Sudan, International Journal

Humanities and Social Science Invention, (10/10/2016) Volume, 5, issue 10/10/2016 PP. 23-30

Francis Fukuyama, Ending Instituational Corruption, keynote lectrure, Harvard Law School, (June, 10, 2015)

https://www.youtube.com/watch?v=Ch6HOxPP4gc